كقوله عليه السلام لو دليتم بحبل لهبط على الله وكحديث قرب النوافل وقرب
الفرايض وغير ذلك مما يتعلق بكشف الحقايق الالهية والاسرار الربانية فمن
حيث هو ولي وعارف اي فلذلك النبي من حيث هو ولي وعارف بالله معرفة ذوق
وشهود يتكلم به لا من حيث هو نبي ورسول لانه اي لان الولاية جهة حقانية والنبوة
جهة خلقية ولهذا اي لاجل كون الولاية جهة حقانية والنبوة جهة خلقية
مقامه اي مقام النبي من حيث هو عالم بالله عارف به ومن حيث هو ولي اتم واكمل
من مقامه من حيث هو رسول او ذو تشريع وشرع فاذا سمعت احدا من اهل الله
يقول او ينقل اليك عنه قال الولاية اعلى من النبوة فليس يريد ذلك القايل الا
ما ذكرناه من ان مقامه من حيث ولايته اعلى من مقامه من حيث نبوته لا ان الولي
التابع اعلى من النبي فان النبي جامع لجهتي الولاية والنبوة والولاية فيه اتم واكمل
والولي فايت لجهة النبوة والولاية فيه دون ولاية النبي فكيف يكون اعلى
من النبي او سمعت احدا من اهل الله يقول ان الولي فوق النبي والرسول فانه يعني
بذلك القول يفوق الولي على النبي في شخص واحد جامع لجهتي النبوة والولاية وهو
اي ما يعنيه ذلك القايل ان الرسول من حيث انه ولي اتم منه من حيث هو نبي ورسول
لا ان الولي التابع له اي للرسول اعلى منه اي من الرسول فان التابع لا يدرك المتبوع
ولا يصل الي مرتبته ابدا فيما هو تابع له فيه وانما قيل بذلك اشارة الي ما سبق من
ان الرسل مع انهم متبوعون ياخذون من مشكوة خاتم الاولياء وانما قلنا ان التابع
لا يدرك المتبوع اذ لو ادركه ووصل الي مرتبته لم يكن تابعا له من هذه الحيثية فان
مرتبة المتبوع الاخذ من غير تبعية نبي ولا رسول فافهم فان قلت الولاية جهة
حقانية والنبوة جهة خلقية فهي اتم واعلى من النبوة مطلقا سواء تحققت في النبي
او الولي ولا يلزم من ذلك التفضيل الولي على النبي فلا حاجة الي التقييد بكونهما في
شخص واحد قلت نعم لكن الشيخ رضي الله عنه انما قيد بذلك مبالغة في الادب
ودفعا لان يتوهم الجهال من كلامه تفضيل الولي على النبي فمرجع الرسول والنبي
المشرع اي رجوعهما في تشريع الاحكام وتبليغها الي الطف الانام الي جهة
الولاية والعلم فانهما ما لم ياخذ الاحكام من الله سبحانه بجهة الولاية لم يتمكنا
من التشريع والتبليغ بجهة الرسالة والنبوة وعطف العلم على الولاية تفسيري
فان حقيقة الولاية هي العلم بالله سبحانه كشفا وشهودا او تعريفها بالفناء في الله

والبقاء به

والبقاء به تعريف عالا يمكن ذلك العلم والشهود في الخلق الا بذلك الا تري ان الله
سبحانه حيث اراد تكميل جهة رسالة نبينا صلى الله عليه وسلم امره
بطلب الزيادة من العلم لا من غيره فلو لم تكن العلم مما يرجع اليه النبوة
وتزداد بزيادته لما امره سبحانه بطلب زيادته حيث اراد تكميل جهة
رسالته فقال آمرا للمصطفي صلى الله عليه وسلم قل رب زدني علما بزيادة تجلياتك
الذاتية والاسمائية والافعالية والاثارية التي هي جهة ولايتي لتقوي بها
جهة رسالتي ونبوتي وذلك لكن كون من انقطاع النبوة واختتامها
على نبينا صلى الله عليه وسلم وعدم انقطاع الولاية دنيا والاخرة من
اجل انا نعلم ان الشرع تكليف من الله سبحانه لعباده باعمال مخصوصة
او نهي لهم عن اعمال مخصوصة ومحلها اي محل تلك الاعمال المخصوصة
هذه الدار المنقطعة فهي اي تلك الاعمال منقطعة بانقطاع هذه الدار فاذا
انبعث نبي ياتي بشرع يكفي الي زمان انقطاع تلك الاعمال ينبغي ان ينقطع
النبوة به ويختم عليه ولا يكون بعده نبي والولاية ليست كذلك اي منقطعة
اذ لو انقطعت لانقطعت حقيقتها من حيث هي اي مطلقا لا من حيث
خصوصية معينة اذ انقطاعها من حيث خصوصية لا محذور فيه كما
انه حيث انقطعت الرسالة انقطعت من حيث هي واذا انقطعت الولاية
من حيث هي لم يبق لها اسم والتالي باطل اذ الولي اسم باق لله ابدا كما
قال ان الله هو الولي الحميد فهو اي الاسم الولي لله سبحانه بالاصالة ولعبيده
بالتبعية تخلقا باسماء الله بالنظر الي بعض العبيد وتحققا بها بالنظر
الي بعض اخر وتعلقا بالنسبة الي بعض اخر فالولاية حقيقة واحدة في
الواجب والممكن لكن حصولها في الواجب تعالى بالاصالة وفي الممكن على
سبيل التخلق او التحقق او التعلق فلا يرد ما قيل هذا الكلام انما يتم لو كانت
حقيقة الولاية في الواجب تعالى والممكن حقيقة واحدة بالذات
مختلفة بالاضافة وذلك ممنوع واذا عرفت ان النبوة منقطعة دون
الولاية فقوله تعالى خطابا للعزير لئن لم تنته عن السوال عن ماهية القدر
لامحون اسمك من ديوان النبوة معناه باعتبار الجزاء الذي هو لامحون
فياتيك الامر على الكشف بالتجلي الذي يقوي به جهة الولاية وتنفي به

Copyright © King Saud University